إدارة الدولة للأزمات الاقتصادية

في

صدر الإسلام

دكتـــــور

شوقي أحمد دنيا

أستاذ الاقتصاد

العميد الأسبق لكلية التجارة

جامعة الأزهر

١٤٣٢ هـ / ٢٠١١م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــة:-

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أكثر من اعتبار ، من ذلك أنها تتحدث عن الدولة الإسلامية في عصر النبوة والخلافة الراشدة ، وهو العصر الذهبي الذى نتعرف منه عملياً ونظرياً على الهدى الإسلامي في كل مجالات الحياة ، ثم إن حياتنا المعاصرة تتوالى فيها الأزمات على اختلاف أنواعها ومجالاتها ، وعلى الدول أن تواجه تلك الأزمات بكل همة وأن تديرها بكل كفاءة . ومن المهم أن تتزود الحكومات المعاصرة بما تستطيع من المعرفة التي تؤهلها لإدارة ما يعترضها من أزمات إدارة كفئة . ولا شك أن من مصادر هذه المعرفة الرصيد المختزن في بطن التاريخ . وبغير شك فإن تاريخ الدولة في صدر الإسلام إن احتوى على شيء من تلك المعرفة فهو جدير أن يتبوأ مكان الصدارة بين مصادر هذه المعرفة ، ليس فقط للدول الإسلامية المعاصرة ، وإنما لكل الدول ، لأنها في حقيقتها تجارب إنسانية مفعمة بالايجابيات ، وهي كتاب مفتوح للمسلمين ولغيرهم.

وقد اقتضت مشيئة الله تعالى أن تظهر فى هذا العصر الإسلامي النموذجي العديد من تلك الأزمات ، فتقوم الدولة بإدارتها فيتعلم من يأتي لاحقاً كيف تكون إدارة الأزمة . ومن المهم هنا أن نشير إلى أن مصطلح الأزمة وإن كان له أصله اللغوي غير البعيد عن مفهومه الاصطلاحي ، لكنه مع ذلك يظل مصطلحاً حديثاً ، وقدم فيه أكثر من تعريف ، ولعل من أشمل التعاريف ما يذهب إلى أنها وضع طارئ متأزم يتطلب مواجهة قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية ، يستوي في ذلك الظرف الطبيعي ، مثل الكوارث الطبيعية ، وغيره من أمثال العديد من الأزمات الاقتصادية والأزمات المالية والأزمات السياسية التي تترى في حياتنا[1].

وقد تخيرنا من تلك الأزمات بعض النماذج ذات الطابع الاقتصادي الغالب ، من وجهة نظرنا ، مع العلم أن هناك أزمات واجهتها الدولة الإسلامية في تلك الحقبة ترجع غالباً إلي مجالات أخرى.

وفي دراستنا هذه سنحرص على توضيح ملامح وأبعاد الأزمة ، ومدى خطورتها ، ومن ثم مدى أهمية الإدارة السليمة لها ، ثم نعرض لما قامت به الدولة من إدارة لهذه الأزمة ، موضحين ما كان في هذه الإدارة من إيجابيات.

والغاية الأخيرة تتجسد في الإجابة علي هذا التساؤل : كيف نستفيد حاضرا مما جري سلفاً؟ ويحسن في البداية أن نؤكد للقارئ أن الدولة الإسلامية في صدر الإسلام ، والمقصود به عصر النبوة وعصر الخلافة الراشدة ، قد تعرضت للعديد من المواقف بالغة الصعوبة من جهة ، والمفاجئة من جهة أخرى ، الأمر الذي يسوغ لنا أن نطلق عليها مصطلح الأزمة ، بالمفهوم الشامل لها.

---

[1] - د. عباس رشدي ، إدارة الأزمات فى عالم متغير ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة : ١٩٩٣م.

لقد تعرض المجتمع الإسلامي في بدء تكوينه في المدينة لموقف بالغ الصعوبة تمثل في وجود ما يساوي تقريباً نصف سكانه معدمين اقتصادياً ، وهم المهاجرون الذين تركوا كل شيء وراءهم . إن تحقيق العدالة الاجتماعية مطلب مهم وصعب في الوقت نفسه ، فاذا ما فرض نفسه فجأة وبهذه الحدة فاننا نكون امام ازمة حقيقية بكل معنى الكلمة.

كما تعرض هذه المجتمع في الأيام الأولى للخلافة الراشدة لموقف بالغ الصعوبة اقتصاديا وسياسياً ودينياً تمثل في ارتداد الكثير من السكان عن الإسلام ورفض الكثير دفع الزكاة . وكان ذلك في بداية عهد أبي بكر رضي الله عنه . إن التعبير عن ذلك بلغة العصر- مع الفارق الكبير – بثورة قامت لهدم أوضاع فاسدة وبناء أوضاع صالحة . وسرعان ما انقض على الثورة الأعداء وكادت تضيع الثورة . وكأن شيئاً لم يكن.

كذلك تعرض هذا المجتمع في عهد عمر رضي الله عنه لموقفين بالغي الصعوبة والتعقيد ، الأول : الجفاف القاسي الذي ضرب شبه الجزيرة وأفنى الكثير من الناس والماشية والنبات ، والثاني : دخول ملايين الهكتارات من الأراضي الزراعية إلى الدولة الإسلامية ، الأمر الذي شكل معضلة أمام الدولة حيال تملك هذه الأراضي وحيال استغلالها.

مجتمع الـ٥٠% المعدم.

عند بدء نشأة وتكون الدولة الإسلامية في المدينة المنورة عقب الهجرة مباشرة واجهت الدولة بقيادة الرسول صلى الله عليه وسلم وضعاً بالغ الصعوبة ، تمثل في وجود ٥٠ % تقريباً من سكان المدينة وهم المهاجرون لا يملكون شيئاً على الإطلاق ، فقد تركوا كل أموالهم وراء ظهورهم بمكة . ولا أبلغ في الدلالة على ذلك من القرآن الكريم الذي يقول فيهم : "الذين أخرجوا من ديارهم و أموالهم" . والمعروف أن المدينة المنورة كانت في هذه اللحظة تمثل الدولة ، فهي المدينة الدولة ، بالإضافة إلى كونها العاصمة ، فنحن أمام دولة نصف سكانها معدم ، وقد تفاوتت أعداد المهاجرين وأعداد الأنصار من مدونة تاريخية لأخرى . البعض قال إن رجال المهاجرين كانوا حوالي الخمسين رجلاً – مع الكثير منهم أسرهم – والبعض الآخر وصل بهم إلى المائة على كلا الطرفين[١] . وأنا أميل إلى أن العدد كان أكبر من ذلك بكثير . ويمكن تفسير الإختلاف بأن الهجرة لم تتم في يوم واحد وإنما كانت على مدار الوقت.

وأيا كان الأمر فنحن أمام مجتمع قل أو كثر ، نصفه لا يملك شيئاً ، وبخاصة لا يملك مسكناً ولا عملاً ولا نقوداً يلبي بها احتياجات الغذاء واللباس وغيرها . والنصف الثاني المتمثل في الأنصار يقيمون علي أرضهم ولهم مساكنهم وأموالهم ، وليست لديهم مشكلة اقتصادية ، لكن المشكلة فرضت نفسها بهجرة المهاجرين إليهم . فكيف تستقيم أوضاع مجتمع نصف سكانه معدم؟!

ما هي الخيارات المطروحة أمام الدولة لإدارة هذه الأزمة ؟ هناك فرض الضرائب على الأنصار ، وهناك تأميم ممتلكات الأنصار ، ثم إعادة توزيعها بينهم وبين المهاجرين ، وهناك ترك المهاجرين يدبرون أمورهم بأنفسهم . وبرغم أن بعض هذه الخيارات قد طرح من قبل الأنصار ، وهو قسمة أموالهم بينهم وبين المهاجرين[٢] ، فإن الدولة لم تواجه المشكلة ولم تدر الأزمة من خلال أي خيار من هذه الخيارات.

إن الذي اختارته الدولة حلاً لهذه الأزمة هو حل توفرت فيه ركيزة الرضى الكامل ، وخاصة من قبل الأنصار ، مع عدم إغفال رضى المهاجرين ، وربما كان من بعض ما وراء عدم تبني حل قسمة أموال الأنصار عدم معرفة المهاجرين بحرفة الزراعة ومتطلباتها[٣] ، لأنهم أهل تجارة ، ولا عهد لهم في مكة بالزراعة ، فهي ليست بذات زرع ، ومعنى ذلك تدهور الإنتاج ، وعدم النجاعة في حل المشكلة ، ثم إن فرض ضرائب فيه ما فيه من الإلزام ، مهما كانت نوعية الدولة القائمة ، ومهما كانت نوعية المكلفين بالضريبة . وهو حل توفرت فيه ركيزة الإيمان ، فهو مربوط بالإيمان ، ويكفي أن ندرك أن الأمر النبوي كانت صيغته "تآخوا في الله أخوين أخوين"[٤] ، فهي أخوة في الله . وفي وسط هذا الجو المفعم بالإيمان فإن ما لله وما في الله يعلو على كل شيء . وهو حل توفرت فيه الكفاءة الاقتصادية ، فلن يؤثر على الانتاج في شيء . وسيحيل المهاجرين من مجرد متلقين للدعم والمساندة

---

[١]- القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ٢٠/١٨
[٢]- الكاندهلوي ، حياة الصحابة ، ٣٥٠/١ ، ابن كثير، البداية والنهاية ، ٥٦٥/٤
[٣]- الكاندهلوي ، حياة الصحابة ، ٣٥٠/١
[٤]- ابن هشام ، سيرة النبي ، ١٢٤/٢

مع البطالة إلى مشاركين في العملية الإنتاجية . فهو إشباع للحاجة وإزاحة للبطالة في نفس الوقت . وهو أخيراً حل توفرت فيه ركيزة المشاعر الإنسانية والقيم البشرية النبيلة ، وعلى رأسها قيمة الحب[1]. إن الحل الذي استجمع كل تلك المقومات هو ما عرف في التاريخ الإسلامي بـ "المؤاخاة" ، حيث قام الرسول صلى الله عليه وسلم بإيجاد عقد إخاء بين الرجل من المهاجرين والرجل من الأنصار . وتفيض كتب السيرة في تبيان جوانب هذه العملية[2]. وتفيد بعض المصادر أن من آليات تفعيل عقد المؤاخاة هذا قيام شراكة في الإنتاج بين المهاجرين والأنصار ، يقوم المهاجر بالعمل في مزرعة الأنصاري وتحت إشرافه وتوجيهه ، ويقتسمان الثمر الناتج . روي البخاري في صحيحه "قالت الأنصار أقسم بيننا وبينهم النخل ، قال "لا" قالوا يكفونا المئونة ويشركونا في الثمر . قالوا : سمعنا وأطعنا"[3]. والمقصود بالمئونة في الحديث العمل في البساتين من سقيها والقيام عليها ، قال المهلب : إنما قال لهم النبي صلي الله عليه وسلم "لا" لأنه علم أن الفتوح ستفتح عليهم فكره أن يخرج شيء من عقار الأنصار عنهم . فلما فهم الأنصار ذلك جمعوا بين المصلحتين ، امتثال أمر الرسول وتعجيل مواساة أخوانهم المهاجرين ، فسألوهم أن يساعدوهم في العمل ويشركوهم في الثمر[4].

وقد فاقت هذه الأخوة أخوة الدم والنسب في هذه المرحلة ، فاحتلت مكانها في الإرث[5].

وبعد برهة من الزمن جدت ظروف وأوضاع جديدة ، حيث توفرت للدولة أموال عامة ، فرأت أن تخصصها للمهاجرين على أن تعود للأنصار أموالهم ويستقلون بها ، وفي الوقت ذاته تقوم هذه الأموال العامة بحاجات المهاجرين . وكما بدأ الأمر محملاً بكل معاني الحب والبذل والعطاء والإيثار من قبل الأنصار ، وبكل الثناء والتقدير والتعفف قدر الإمكان من قبل المهاجرين . وبجعل الجميع طرفا في حل المشكلة ، دونما إجبار وإلزام ، بل بمشاورة ورضي من الجميع كان الحل الأخير كذلك . فتحدثنا المصادر أنه عندما أفاء الله تعالى على نبيه أموال بني النضير جمع الأنصار ، وقال لهم : "إن أخوانكم من المهاجرين ليست لهم أموال ، فإن شئتم قسمت هذه وأموالكم بينكم وبينهم جميعاً ، وإن شئتم أمسكتم أموالكم وقسمت هذه فيهم خاصة ، فقالوا : لا بل تقسم هذه فيهم واقسم لهم من أموالنا ما شئت ، فنزلت الآية "ويؤثرون على أنفسهم"[6] ، وشكرهم أبو بكر ممثلاً للماهجرين[7]. واستقلوا بأموالهم . وفي رواية أكثر تفصيلا "لما غنم رسول الله صلى الله عليه وسلم بني النضير دعا ثابت بن قيس ، فقال : أدع لي قومك : فقال ثابت : الخزرج يا رسول الله ؟ قال رسول الله : الأنصار كلها فدعا له الأوس والخزرج ، فتكلم رسول الله فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ، ثم ذكر الأنصار وما صنعوا بالمهاجرين ، وإنزالهم إياهم في منازلهم وأموالهم ، وأثرتهم على أنفسهم ، ثم قال : إن أحببتم قسمت بينكم وبين المهاجرين ما أفاء الله على من بني النضير ، وكان المهاجرون على ما هم عليه من السكنى في منازلكم وأموالكم ، وإن أحببتم أعطيتهم

---

[1]- محمد الصادق عرجون ، محمد رسول الله ، صـ ١٣١

[2]-ابن هشام ، سيرة النبي ، ١٢٤/٢ وما بعدها .

[3]- صحيح البخاري ، الحديث رقم ٢٣٢٥

[4]- نفس المكان

[5]- يحي بن آدم ، الخراج ، ٣٥ ، الصادق عرجون ، محمد رسول الله ، ص٩٧ ، وانظر القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ٢٣/٩

[6]- القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ٢٣/٩

[7]-محمد الصادق ، محمد رسول الله ، ١٨/ ٢٥.

وحدهم هذا الفيئ – وخرجوا من دوركم ، فتكلم سعد بن عبادة وسعد بن معاذ سيدا الأوس والخزرج وقالا : يا رسول الله : بل تقسم بين المهاجرين ، ويكونون في دورننا كما كانوا ، ونادت الأنصار رضينا وسلمنا يا رسول الله ، فدعا للأنصار وأبنائهم ، وقسم الفيئ بين المهاجرين ولم يعط أحداً من الأنصار إلا رجلين كانا محتاجين[١].

وهكذا أدارت الدولة هذه الأزمة الكبيرة بهذه الكفاءة العالية ، من خلال أسلوب استجمع العديد من وجوه الكفاءة دون أن يحمل أي شيء من السلبيات.

ويكفي أنه عند انتهاء الأزمة وبدء عودة الوضع الاقتصادي إلى التوازن العادي ، كان الحب والود والثناء والعرفان بالجميل يرفرف على الطرفين معاً : الأنصار والمهاجرين[٢].

وهذا غير المعتاد في إدارة الكثير من الأزمات ، حيث عادة ما تنتهي بتحمل طرف الأعباء والكثير من الضجر . وقبل أن نختم الحديث نحب أن نشير إلى أمرين:-

١- تجدر الإشارة إلى أنه من امتع ما كتب قديماً وحديثاً عن المؤاخاة ما قدمه العالم الجليل محمد الصادق عرجون رحمه الله في كتابه الفذ "محمد رسول الله" ، ويستحق من كل من يبحث في هذا الموضوع جزيل الثناء وعظيم التقدير . ومع ذلك فلا أتفق معه فيما ذهب إليه من أن العامل الاقتصادي لم يكن له دور بارز في عقد هذه المؤاخاة . وأن المؤاخاة عمل أكبر وأعمق وأسمى من ذلك بكثير[٣]. ولا نختلف معه في كل ما يضفيه على المؤاخاة من عظيم الأوصاف ، لكن خلافنا هو في تهميشه للعامل الاقتصادي . وأرى أن العامل الاقتصادي كان عاملاً رئيساً ، إن لم يكن هو العامل الرئيسي . وأي عامل آخر في ظل غيبة هذا العامل ، ما كان له من أثر كبير في الوضع الراهن . هل كانت مشكلة الأنصار والمهاجرين هي المحبة ؟ ، ومتي كانت المحبة مفتقدة بينهما حتى يتفرغ الرسول لإعادتها ؟ . وقد اعترف العديد من العلماء السابقين صراحة بأن الهدف والدافع وراء عقد هذه المؤاخاة كان المواساة في المعاش[٤] وهل وجود ٥٠% من الأفراد معدمون وبجوارهم ٥٠% واجدون ، هل ذلك أمر لا يعني رسول الله وهو الحاكم لهذا المجتمع ؟! ولعل أولى الأقوال في ذلك هو أن المؤاخاة كان وراءها العديد من الاعتبارات منها المادي ومنها المعنوي ، وهو ما أيده الشيخ محمد أبوزهرة رحمه الله[٥].

٢- هل مازال لمثل هذا الحل مكان في واقعنا ؟

أعتقد أن الكثير يرون أنه من الصعوبة بمكان تكرار هذا الحل وتحقيقه لهذه الكفاءة العالية التي حققها يوم أن طبق للمرة الأولى ، فأين هم الأنصار بأخلاقهم الإيثارية التي فاقت كل نظير ؟! وأين هم المهاجرون بتعففهم الفائق والعرفان بالجميل النادر وجود مثله ؟!

---

[١]- وقيل كانوا ثلاثة رجال ، الجامع لأحكام القرآن ، ٢٤/١٨

[٢]- لمعرفة المزيد من الموقف الإنساني الرائع المتبادل بين المهاجرين والأنصار انظر القرطبي ، الجامع لاحكام القرآن ، ٢٣/٩ وما بعدها ، وانظر الصادق عرجون ، محمد .. ، ٩٧/٣ ، الكاندهلوي ، حياة الصحابة ، ٣٤٨/١ .

[٣]- محمد الصادق عرجون ، محمد رسول الله ، ٨٣/٣ وما بعدها

[٤]- وعلي رأسهم ابن القيم رحمه الله وابن حجر رحمهما الله.

[٥]- محمد أبو زهرة ، خاتم النبيين ، ٢/ ٢٩.

لقد بلغ الأنصار القمة في الإيثار والبذل والعطاء ، حتى لقد مدحهم أبو بكر بأن الأمهات لا تفعل بأولادها ما فعلت الأنصار مع المهاجرين ، وقد بلغ المهاجرون القمة في التعفف ، وأنَا لنا يمثل ذلك ؟! ثم إن الذي قام على الأمر كله هو رسول الله !! وأخيراً فإن الوازع الديني لدي الجميع كان في أعلا درجاته . وأقول إن ذلك كله صحيح ، ومع ذلك فإني أرى إمكانية تطبيق هذا الحل في عصرنا هذا ، مع التسليم بصعوبته للتغير الكبير الذي طرأ على ملابسات الموقف.

إن تكراره وإن كان صعباً لكنه غير متعذر ، وإذا لم يكن استحذاؤه كلياً فليتحذي جزئياً ، وإذا كانت درجة نجاحه ١٠٠% سلفاً فلتكن الآن ٥٠% مثلاً ، والقرآن الكريم يحثنا ويأمرنا أن نقتدي بالنبي ، ولو لم يكن ذلك متاحاً بدرجة معقولة لما كان هذا الحث وهذا الترغيب ، ثم إن الدين قائم ، ويمكن تزكية الوازع الديني بالعديد من الأساليب ، وأخيراً فإن تخصيص بعض الأموال العامة لمعالجة هذا الخلل الاقتصادي الجسيم هو أسلوب عملي لا يجاول أحد في إمكانية تطبيقه في ظل الظروف المعاصرة متي توفرت الإرادة .

وفي الأخير نحب أن ننوه بأن العلامة الصادق رحمه الله يرى إمكانية تكراره بفعالية عالية.

.رفض دفع الزكاة

في الأيام الأولى من بدء حكم أبي بكر رضي الله عنه واجهت الدولة الإسلامية موقفا غريباً بالغ الصعوبة والتعقيد ، إذ رفض أغنياء كثر ، بل مناطق عديدة دفع الزكاة . والمعروف أن الزكاة هي المؤسسة الإسلامية الأولى التي أقامها الإسلام تأميناً لحقوق الفقراء وسداً لاحتياجاتهم.

وعقب وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم امتنع هؤلاء الأغنياء عن أداء الزكاة ، زاعمين أن الزكاة لم يعد لها مبرر بعد وفاة الرسول ، لأنهم ربطوا بين وجود الرسول ودفع الزكاة ، فلقد فهموا الأمر القرآني "خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم" على أن المخصوص بذلك هو الرسول ، وبخاصة أن صلاته عليه السلام بذاتها هي التي تحقق لهم السكينة ولآمان والاستقرار[1].

وتكمن خطورة هذه الأزمة في توقيتها وفي مضمونها وفي دلالتها وتداعياتها . إنها في بداية عصر الخلافة ، حيث مرحلة الانتقال بالغة الصعوبة على كل الأصعدة ، إن غياب صاحب الدعوة – أي دعوة – يحدث من الاضطراب والقلق الكثير ، ناهيك عن أن يكون الذي غاب هو صاحب الدعوة الإسلامية[2]. وقد كانت هذه الأزمة وما ارتبط بها بمثابة اختبار لمدى صلابة الدولة وهيبتها وقدرتها على مواجهة الأنواء العاتية التي هبت عليها[3].

إدارة الدولة لهذه الازمة .

تحدثنا كتب التراجم والسير والتاريخ أن وقع هذه الأزمة كان شديداً ، وأنها أحدثت في الدولة حراكاً سياسياً ودينياً على أعلا المستويات ، ودارت حوارات مطولة بين كبار الصحابة . وظهر رأيان : رأي يرى إعادة هؤلاء إلى الالتزام بالقوة ولو أدى الأمر إلي تجييش الجيوش ، ورأي يرى ترك هؤلاء مؤقتاً حتى ينجلي الأمر وتتحسن الأوضاع ثم بعد ذلك ينظر في أمرهم إن ظلوا على موقفهم . والعجيب أن جميع المشاركين في الحوار ذهبوا إلى الرأي الثاني ، تخوفاً على الدولة من الدخول في لجة هذا الخضم من الصراع وهي دولة وليدة ، ومحاطة بالأعداء من الداخل والخارج ، والجيش الإسلامي بقيادة أسامة بعثه أبو بكر إلى قتال الروم . يضاف إلى ذلك ما فهموه من أن هؤلاء مسلمون ، والإسلام يحرم قتل المسلم ، وقد عبر عن كل ذلك عمر في كلمته أمام أبي بكر ، وكل من تحدث بعده من المهاجرين والأنصار أيدوه في ذلك . يقول عمر : "أرى والله يا خليفة رسول الله أن تقبل من العرب الصلاة وتدع لهم الزكاة ، فإنهم حديثو عهد بجاهلية ... فإما أن يردهم الله إلى خير وإما أن يعز الإسلام فنقوى على قتالهم" . وكان مما رد به أبو بكر " ... والله لو منعوني عقالاً مما كانوا يعطون رسول الله ثم أقبل معهم الشجر والمدر والجن والإنس لجاهدتهم حتى تلحق روحي بالله ، إن الله لم يفرق بين الصلاة والزكاة"[4].

---

[1]- عباس العقاد ، عبقرية الصديق ، صـ ١٠٠ ، دار نهضة مصر ، القاهرة.

[2]- نفسه ، صـ ٩٨

[3]- ممن أفاض وأجاد في عرض وتحليل هذه الأزمة رفيق العظم في كتابه الفذ "أشهر مشاهير الإسلام" ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ص ٣٤ وما بعدها.

[4]- كنز العمال ، ٦٦١/٥

إن رأي الحاكم اعتمد على مرتكزات دينية ، فالإسلام دائماً ما يجمع بين الصلاة والزكاة ، والرسول سبق أن رفض طلب من قالوا نشهد لكن لا داعي للصلاة . ثم إن السكوت على ذلك يحدث في الإسلام ثلمة لا تلتئم ، فاليوم رفض لكذا وغداً رفض لكذا ، فما الذي يبقى في الإسلام ؟! المهم أن عمر ومن معه عندما رأوا تصميم أبي بكر وتدبروا منطقه تركوا رأيهم وانضموا إلى رأي أبي بكر . قائلاً "الله أكبر ، والله قد علمت حين عزم الله لأبي بكر على قتالهم أنه الحق"[1].

وهكذا اجتمع الجميع على رأي واحد هو قتال ما نعى الزكاة حتى يعودوا . وتم ذلك بالفعل وخضع المتمردون ، وأعادوا دفع الزكاة كسابق عهدهم . وعند ذلك قام عمر يقبل رأس أبي بكر ويقول له أنا فداؤك ولولا أنت لهلكنا[2]. وعلى الباحثين أن يمعنوا النظر في اصرار أبي بكر نفسه على أن يشارك في قتال هؤلاء المرتدين برفض دفعهم الزكاة . وقد شارك بالفعل في هذه الحروب في بدايتها[3].

ما معنى هذا الموقف من عمر ؟، ونحن نعرف من هو عمر ، وبخاصة أنه كان على رأس المعارضين لإدارة الأزمة على هذا النحو؟ ليس له إلا معنى واحد هو التوفيق الكامل في إدارة الأزمة على هذا النحو . وتأمل جيداً وممعناً قوله لولا أنت لهلكنا . من الذي كان سيهلك ؟ إنه الأمة الإسلامة الوليدة . وبالطبع فإن هلاكها يستتبع لا محالة ضياع الإسلام . ولا غرو أن سمي العقاد حروب الردة بأنها مفخرة أبي بكر غير مدافع.

وقال : "لقد أكثر المؤرخون من الكتابة عن حروب الردة ما لم يكثروا قط في حادث من حوادث صدر الإسلام ، وكانوا على حق حين وازنوا بين دعوة الإسلام الأولى ومقاومة الإسلام الثانية في حادث الارتداد ، فإنما كانت الغلبة على فتنة المرتدين فتحاً جديداً لهذا الدين الناشئ ، كأنما استأنفت الدعوة إليه من جديد"[4].

في بعض الأزمات تتطلب الإدارة السليمة لها قوة الدولة وإعلاء هيبتها ، وهذا ما كان على أفضل و جه في إدارة الدولة في عهد أبي بكر لهذه الأزمة.

والله وحده يعلم ماذا كان سيكون مصير الأمة الإسلامية ومصير الإسلام نفسه لو لم تدير الدولة هذه الأزمة بهذا الحسم البالغ وهذه القوة الفائقة . ولا غرو أن عد هذا الموقف عند الكثير من المفكرين هو اليوم الأول في تاريخ الإسلام بعد ظهوره.

وفي هذه المناسبة وإدارة الدولة لهذه الأزمة يقول عمر : "والله لرجع إيمان أبي بكر بإيمان هذه الأمة جميعاً في قتال أهل الروم"[5].

---

[1]- نفسه ، ٦٦٢/٥

[2]- عبقرية الصديق ، صـ ١٠٥

[3]- أشهر مشاهير الإسلام ، صـ ٣٥- ٤٠.

[4]- عبقرية الصديق ، صـ ٩٨.

[5]- الكلاعي الأندلسي ، حروب الردة ، تحقيق د.أحمد غنيم ، الطبعة الثانية ، ١٩٨١م ، ص ٣٧.

وفي عهد عمر بن عبد العزيز قال علماء العصر : "أفضل الخلفاء أبو بكر يوم الردة ، وعمر بن عبد العزيز في رد مظالم بني أمية"[1].

وفيها يقول ابن مسعود : "لقد قمنا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم مقاما كدنا نهلك فيه ، لولا أن الله منَّ علينا بأبي بكر...."[2].

[1]- ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ٢٧٥/٢ ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٢٩م.
[2]- أشهر مشاهير الإسلام ، ص ٣٨.

عام الرمادة – كارثة الجفاف الكبرى.

في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه تعرض المجتمع الإسلامي في منطقة كبيرة منه ، في معظم شبه الجزيرة العربية لأزمة جفاف كبرى ، حيث امتنع سقوط المطر شهوراً وقيل سنوات حتى جدبت الجزيرة ، وهلك الحرث والنسل والكثير من الناس[1]. وبلغت قوتها وفداحة آثارها الحد الذي جعل الحاكم عمر يدعو ربه تضرعاً "اللهم لا تجعل هلاك أمة محمد على يد عمر".

ماذا فعلت الدولة حيال هذه الكارثة ؟ وكيف أدارت هذه الأزمة الطاحنة الماحقة ؟ وهل كانت الإدارة من خلال إجراءات قصيرة الأجل ؟ أم من خلال إجراءات طويلة الأجل ؟ أم من خلالها معاً ؟ وهل كان العلاج اقتصادياً فحسب أم تفاعل معه العامل التشريعي والعامل السياسي والعامل الإداري ؟ تلك وغيرها من الأسئلة التي تطرح نفسها في هذا المقام تنتظر منا إجابة نأمل أن تكون على درجة معقولة من الجودة.

ملامح الأزمة.

إنها كارثة طبيعية تجسدت في فترة جفاف أشتد وطال ، ضرب شبه جزيرة العرب ، التي تعيش على المطر في كل شئون حياتها ، عليه وحده يعيش الإنسان ويعيش الحيوان ويعيش النبات . وكانت المدينة أحسن حالاً من غيرها ، لوجود بعض الآبار بها ، ولاعتيادها على إدخار بعض الأطعمة والحبوب ، ثم إنها عاصمة الدولة ومقر الرئاسة . لذلك نزح عشرات الألوف من سكان البادية إلى المدينة يلتمسون المأوي والملاذ الآمن . وتقدر بعض المصادر عدد النازحين بستين ألفاً ، وبعضها تقدره بأكثر من ذلك بكثير . وهذا الحجم من النازحين يمثل عبئاً كبيراً على مدينة صغيرة المساحة وقليلة السكان ومتواضعة الموارد والإمكانيات . واستمر الجفاف عدة شهور ، ويقال إنه امتد لأكثر من عام.

وتجدر الإشارة إلى أن من نزح إلى المدينة من البادية والقرى على كثرتهم لم يكونوا هم فقط المتضررين ، وإنما بقي الكثير والكثير في أماكنهم لم يتمكنوا من الفرار لمرض أو شيخوخة أو صغر أو لكونهم من النساء ... الخ ، ومعنى ذلك أن حجم الكارثة كان كبيراً جداً بالنسبة للإمكانات المتاحة في المنطقة.

إدارة الدولة للأزمة :

لم يكن حجم النازحين إلي المدينة ، وهم كثر ، هو التحدي الأكبر أمام الدولة ، وإنما الذي مثل التحدي الأكبرهم السكان الذين لم يستيطعوا النزوح ، حيث الأماكن المتفرقة من جهة ، والبعيدة عن العاصمة من جهة أخري . ومعروف أن العاصمة لديها من الإمكانات البشرية الشيء الذي يجعل من المستطاع الإشراف علي إدارة الأزمة عكس ما عليه الحال في البادية .

---

[1]- وسميت بعام الرمادة لأن تراب الأرض تحول إلي رماد أسود كرماد الناس من الجفاف ، ابن كثير ، البداية والنهاية ، ٦٨/١٠ ، وقد رجح القرطبي أن يكون أمد الأزمة أكثر من عامين ، الجامع لأحكام القرآن ، ج ١٨ ، ص ١٥. وأرى أن لهذا الرأي وجاهته.

لقد استنفرت الدولة طاقاتها البشرية في توطين هذا العدد الضخم في المدينة . ونحن ندرك مدي صعوبة توفير مناطق الإيواء للمنكوبين في عصرنا الحاضر فما بالك بهذا العصر الضارب في القدم ؟! إن التوطين والإيواء السليم يوفر حاجة السكن والاستقرار ، ويوفر من ناحية أخرى الفرصة لتوصيل الطعام والشراب وكل المستلزمات إلى الجميع دون نسيان أو إسقاط . كما أنه يسهل عمليات توفير الأمن للجميع ، وهذا ما قامت به الدولة من خلال تجنيد العديد من كبار رجال الدولة للقيام بهذه المهمة[1] ، وتولية شخص مسئول أمام الخليفة عن منطقة الإيواء المسئول عنها والقائم على أمرها . إذن كان هناك تنظيم إداري جيد.

ثم بعد ذلك فتحت الدولة أبواب بيت المال ، وأخذت في استخراج ما فيه من أطعمة وغيرها[2] ، وفتحت باب التطوع على مصراعيه . وهنا انبرى أغنياء الصحابة من أمثال عثمان رضي الله عنه مقدمين العطاء الوفير.

وصممت الدولة على أن تباشر وتشرف بنفسها على تجهيز الطعام وعلى تقديم وجبات الغذاء للنازحين ، كما قامت على توفير ما يمكن توفيره من رعاية طبية للمرضى.

هذا بالنسبة لمن نزحوا إلى المدينة ، أما من لم يستطيعوا النزوح وبقوا في أماكنهم فقد أرسل إليهم عمر وفداً بالطعام ومتطلبات الحياة ، ومعهم الارشادات الكافية لكيفية العمل وإدارة الأمور ، وندب لذلك نفراً من كبار الصحابة من أمثال أبي عبيدة بن الجراح[3].

عمر يأمر بمشاركة كل أقاليم في مواجهة الأزمة:-

من الواضح أن حجم الكارثة كان من الكبر بحيث لن تتمكن العاصمة بما لديها من مواجهتها وهنا لم يقف عمر مكتوف الأيدي ، وإنما أرسل دعوات استغاثة إلى ولاة أقاليم الدولة الإسلامية في مصر والشام والعراق واليمن ... الخ[4].

وتحدثنا الوثائق الرسمية في هذا الشأن عن نبرة القوة لدى الحاكم في طلب النجدة السريعة الفاعلة ، قوة من يستشعر عظم المسئولية ، ويؤمن في الوقت ذاته بأهمية تماسك الأمة.

وهل هناك لهجة أقوى من قوله لعمرو بن العاص واليه علي مصر **"إلى العاص بن العاص افترائي هالكاً أنا ومن معي وتعيش أنت ومن معك ، فياغوثاه يا غوثاه"**.

كما تحدثنا هذه الوثائق عن سرعة الاستجابة وشدة إهتمام هؤلاء الولاة بهذا الموضوع ، ويكفي أن نقرأ في إحداها رد عمرو بن العاص **"أتاك الغوث ، لأبعثن إليك إبلاً محملة بالمؤنة يكون أولها عندك وآخرها عندي ، ولو استطعت أن أحمل إليك في البحر لفعلت"**[5] ، وكان من جراء ذلك وعملاً على ربط أقاليم الدولة بكل ما يمكن من طرق بحرية وبرية حفر عمرو خليج أمير المؤمنين

---

[1]- حياة الصحابة ، ١٧٠/٢
[2]- البداية والنهاية ، ١٠ / ٦٨
[3]- حياة الصحابة ، ١٧٤/٢
[4]- البداية والنهاية ، ٦٩/١٠ / الطبقات ، ٢٢٣/٣
[5]- فتوح مصر ، صـ ١١٢

الذي يربط بين النيل والبحر الأحمر ، وسير فيه السفن والمراكب إلى موانئ على البحر الأحمر بالقرب من مكة ومن المدينة[1]. وكانت هذه نظرة مستقبلية صائبة . وتفيد بعض الوثائق أن عمرو أرسل بطريق البر ألف بعير تحمل الدقيق . وغيره ، وبعث بطريق البحر عشرين سفينة تحمل الدقيق والدهن وخمسة آلاف كساء[2] ، وبعث أبو عبيدة من الشام أربعة آلاف راحلة ، وبعث معاوية ألف بعير ، وبعث سعد من العراق ألف بعير.

وقد قرر عمر ألا يأكل إلا ما يأكل منه عامة الناس ، كما قرر أن يعيش بينهم ولا يحتجب في بيته . إنها مشاركة إيجابية في البأساء من أعلا مستوى في الدولة.

وقد خططت الدولة لطول فترة الأزمة ورسمت سياستها لأسوأ الاحتمالات ، وفي ذلك يقول عمر : "لو لم يأت الله بالمحيا لأدخلت على أهل كل بيت – ممن لم يتضرروا- مثلهم ، فإن الناس لا تهلك على أنصاف بطونها"[3].

الدولة تجند إمكاناتها المعنوية بعد تجنيد إمكاناتها المادية:-

الذي نعنيه هنا أن الإسلام قد شرع صلاة الاستسقاء عند حبس المطر ، وكثيراً ما صلاها رسول الله ومعه صحابته ، ويلاحظ أن عمر لم يقم بذلك عند حدوث الأزمة ولا في أوائلها ، ولكنه فعله عند اشتدادها . ترى ما السبب في ذلك ؟ ليس من الوارد أن يكون سهواً أو نسياناً أوتجاهلاً . وأظن أنه تقدير إلهي حكيم بصرف عمر عن ذلك بعض الوقت[4]. حتى تستفرغ الدولة جهدها في مواجهة هذه الأزمة ، وحتى يتكشف للحاضر والغائب كيف أدارت الدولة هذه الأزمة ، ثم بعد ذلك يكون اللجوء إلى الطاقات المعنوية ، ممثلة في صلاة الاستسقاء وما فيها من دعاء و تضرع ، وفي ذلك توجيه إسلامي ، وإن بطريقة غير مباشرة إلى ضرورة بذل الجهد وعدم الركون إلى الدعاء وحده ، وأخيراً أنزل الله الغيث وأحيا البلاد[5].

وبعد انفراج الأزمة أعادت الدولة من نزح إلى المدينة إلى مناطقهم دون تخلف في المدينة ، وهذا إجراء سليم للمصلحة العامة للمدينة ولمصلحة النازحين معاً[6].

وقد نظرت الدولة ملياً في التشريعات الإسلامية في ظل هذه الأوضاع المتردية ، فجمدت حد السرقة[7] ، لعدم الاطمئنان إلى توفر مستوى الكفاية لدى الكثير من الناس ، ومن ثم فمن الراجح أن يكون وراء السرقة الحاجة والعوز ، كما فعل عمر مع غلمان حاطب بن بلتعة.

---

[1]- ابن سعد ، الطبقات ، ٢٢٣/٣

[2]- د. محمد حسين هيكل ، الفاروق ، ٢٩٠/٢

[3]- الطبري ، تاريخ الأمم والملوك ، ١٠٨/٤.

[4]- والروايات في ذلك تذكر أن عمر كان محصوراً عن ذلك . وانه صرح ببعض عبارات تفيد أنه الأن فقط أذن له بالاستسقاء . انظر ابن كثير ، البداية والنهاية ، ١٠ / ٧٢.

[5]- البداية والنهاية ، ٧٢/١٠

[6]- نفسه ، ١٠ / ٥٠

[7]- الأموال ، ص ٧٤١.

وأعطت الزكاة لمن كانت إصابته شديدة ، حتى ولو توفر عنده من ناحية العدد النصاب ، بل وأكثر حتى المائة من الشياه لأنها ماشية هزيلة جداً لا تغني عن صاحبها شيئاً . وجمدت أخذها من البعض على أن يدفعوها مع زكاة العام القادم[1].

وهكذا تضافرت وتكاتفت كل الجهود الاقتصادية والإدارية والصحية وغيرها لإدارة الأزمة التي كادت أن تفتك بسكان جزيرة العرب . وقد حققت الدولة في ذلك نجاحاً كبيراً ، رغم فداحة الكارثة وتواضع الإمكانات . وفي ذلك يقول الشافعي : "بلغني أن رجلاً من العرب قال لعمر حين ترحل الناس عن المدينة لقد أنجلت عنك وإنك لابن حرة ، ومعناها ولقد وآسيت الناس وانصفتهم وأحسنت إليهم"[2].

ونحب في النهاية أن نعطر كلامنا ببعض نصوص في هذه الأزمة . أخرج ابن سعد في طبقاته قال : " لما كان عام الرمادة – سمي بذلك لأن تراب الأرض قد أسود كلون رماد النار ، أو لأن ألوان الناس هي التي اسودت – نزحت العرب من كل ناحية فقدموا المدينة ، أمر رجالاً يقومون عليهم ، ويقسمون عليهم أطعمتهم وإدامهم ، فكان يزيد بن اخت النمر ، وكان المور بين مخرمة ، وكان عبد الرحمن بن عبدالقاري ، وكان عبد الله بن عتبة بن مسعود رضي الله عنه ، وكانو إذا أمسوا اجتمعوا عند عمر فيخبرونه بكل ما كانوا عليه ، وكان كل رجل فيهم على ناحية من المدينة ، وكان الأعراب حلولا فيما بين رأس الثنية إلى رابغ إلى بني حارثة إلى بن عبد الأشهل إلى البقيع إلى بني قريظة ، ومنهم طائفة بناحية بن سلمة ، هو محدقون بالمدينة ، فسمعت عمر يقول ليلة وقد تعشى الناس عنده احصوا من تغشى عندنا فاحصوهم فوجودهم سبعة آلاف رجل ، وقال احصوا العيالات – الأطفال والنساء والمرضى الذين يأتون فأحصوا فوجدوهم أربعين ألفاً . ثم مكثنا ليالي فزاد الناس فأمرهم فأحصوا فوجودوا من تعشى عنده عشرة آلاف والآخرين خمسين ألفاً... وكانت قدور عمر يقوم عليها العمال في السحر يعطون الكركور حتى يصبحوا ثم يطعموا المرضى منهم ، ويعملون العصائد ، وكان عمر يأمر بالزيت فيغار في القدور الكبار على النار حتى يذهب حمته وحره ثم يثرد الخبز فيؤدم بذلك الزيت ، وما أكل عمر في بيت أحد من ولده ولا بيت أحد من نسائه ذواقا زمان الرمادة إلا ما يتعشى مع الناس حتى أحيا الناس"[3].

وأخرج كذلك أن عمر كان ينحر كل يوم على مائدته عشرين جزوراً من جزر بعث بها عمرو بن العاص من مصر[4].

لما قدم أول عير من مصر دعا عمر الزبير فقال اخرج في أول هذا العير فاستقبل بها نجداً فاحمل إلى أهل كل بيت قدرت أن تحملهم إلي ، ومن لم تستطع حمله فمر لكل أهل بيت ببعير بما عليه ، ومرهم فليلبسوا كسائين ، ولينحروا البعير فليجملوا شحمه ، وليقددوا لحمه وليحذوا جلده ،

---

[1]- نفسه ، صـ ٥١٨
[2]- البداية ، ١٠/ ٦٩
[3]- حياة الصحابة ، ١٧٠/٢
[4]- نفسه ، ١٧١/٢

ثم ليأخذوا كبة من قديد وكبة من شحم وحفنة من دقيق فليطبخوا ويأكلوا حتى يأتيهم الله برزق . وقال له والله لا تجد مثلها – ثواباً – حتى تخرج من الدنيا[1].

وفي أزمة كهذه تتطلب ادارتها الكفئة وجود القدوة ، وحبذا لو كان القدوة هو الحاكم أعلى رأس في الدولة فالقدوة هنا تدفع الناس دفعاً إلى الصبر والتجلد وعدم الضجر ، والقدوة هنا تجعل الحاكم يعيش الأزمة ذاتياً داخلياً قبل أن يعيشها خارجياً . لقد قرأنا عن أزمات كثيرة كان القادة فيها أصحاب كلام وشعارات ، لكنهم مع أنفسهم يرفلون في رغد العيش ، والناس من حولهم تتساقط موتاً من الجوع . ماذا كان سلوك عمر؟ عاش الأزمة بطولها معيشة ذاتية داخلية ، اكتفى خلالها – على طولها - بأكل الخبز والزيت ، حتى تدهورت صحته ، وكلمه بعض صحبه في تحسين طعامه نوعا ما . فرفض ذلك بكل حسم ، وله في ذلك عبارات اذكر منها "بئس الوالي أنا إن شبعت والناس جياع" ، "وكيف يعنيني أمر المسلمين إذا لم يمسني ما أمسهم؟"[2].

---

[1] - نفسه ، ١٧٤/٢

[2] - ابن كثير ، البداية ، ١٠ / ٨٥.

أزمة أراضي الفتوح.

في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله أنجزت الدولة الإسلامية أكبر فتوحات لها ، إذ فتحت مصر وفتحت الشام وفتحت العراق وفتحت فارس . وقد تمت هذه الفتوحات في فترة زمنية متقاربة إن لم تكن متزامنة.

ولاشك أن هذا موقف جديد تماماً على الدولة الإسلامية بكل ما له من أبعاد سياسية واقتصادية وإدارية وإجتماعية ، فكيف تتعامل معه؟[1].

نكتفي بتعامل الدولة مع البعد الاقتصادي الذي تجسد في دخول ملايين الأفدنة والهكتارات من الأراضي الزراعية في حوزة الدولة ، كيف ستكون ملكية هذه الأراضي ؟ وكيف سيكون أسلوب استغلالها ؟ هذا هو التحدي الكبير الذي كان على الدولة في عهد عمر أن تتعامل معه بكفاءة.

كيف أدارت الدولة هذه الأزمة ؟.

فيما يتعلق بملكية هذه الأراضي حدث انقسام في الرأي ، وظهر موقفان : الموقف الأول يرى قسمة الأرض على المقاتلين ، ويجنب خمسها للدولة ، شأن هذه الأراضي شأن أية غنائم تمت من قبل في زمن الرسول وفي زمن أبي بكر وفي زمن عمر.

ومستند هذا الموقف أنها غنيمة ، والغنائم لها أحكامها الشرعية الثابتة بالقرآن والمطبقة بالسنة الشريفة . و كثير من المقاتلين جهروا بهذا الرأي وأصروا عليه[2].

أما الموقف الثاني فرأى غير ذلك ، رأى عدم قسمة هذه الأراضي بين الفاتحين ورفض تكييفها على أنها من باب الملكية الخاصة . وإنما هي ملكية عامة لكل أفراد الأمة الحاضرين واللاحقين ، ولمن اشترك في القتال ومن لم يشترك . ومستند هذا الموقف أنها أولاً تندرج تحت عنوان الفيئ ، والفيئ حكمه الشرعي أنه لجميع الأمة ، كما نطقت بذلك آيات سورة الحشر . ومستنده ثانياً العديد من الاعتبارات الاقتصادية والإجتماعية والسياسية والدينية.

بيان ذلك باختصار.

إن قسمة هذه الأراضي الشاسعة ستتولد عنه الكثير من المضار على مختلف الأصعدة . ومن ذلك إحداث خلل فاحش في نمط توزيع الثورة ومن ثم توزيع الدخل بين أفراد المجتمع . لأن القلة القليلة جداً من أفراد الأمة – وهم المحاربون – سوف يستولون على الغالبية.

المرأة الواحدة ، ثم يأتي من بعدهم قوم يسدون من الإسلام مسداً ، وهم لا يجدون شيئاً ، فانظر أمراً يسع أولهم وآخرهم[3]. وإذا كان تقسيم هذه الأراضي سيلحق هذا الضرر بالبعد التوزيعي فإنه

---

[1]-د. صياء الدين الريس ، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية ، ص ١١٤ ، دار المعارف ، القاهرة .
[2]-أبو يوسف ، الخراج ، ص ٢٣.
[3]-ابو عبيد، الأموال ، ص ٨٣.

سيلحق ضررا مماثلاً بالبعد الإنتاجي ، المتعلق بكفاءة استغلال وزراعة هذه الأراضي ، والمعروف أن العرب لا دراية لهم بالزراعة وطرقها وأساليبها ، لأن بلادهم ليست زراعية بهذا الشكل ، ومعنى ذلك تدهور بالغ في إنتاجية هذا القطاع القائد إذا ما أوكل إليهم زراعة هذه الأراضي ، ولذلك كان عمر كثيرا ما يقول: "هم أقوى عليها وأقدر على زراعتها"[١].

يضاف إلى ذلك الأثر الاجتماعي السلبي ، حيث ملايين السكان الأصليين لتلك البلاد . ماذا سيصيب كل مقاتل من هؤلاء ؟! لقد اجريت دراسة على بعض المناطق الصغيرة فتبين أن كل مقاتل سينال ثلاثة من هؤلاء[٢] ، فكيف يكون وضع مجتمع الغالبية العظمى من سكانه عبيد ؟! ولذلك لم يجعلهم عمر أرقاء وإنما جعلهم أهل ذمة[٣].

ومن الناحية السياسية إذا انشغل المقاتلون بمزارعهم فمن الذي سيتولى مهمة الجهاد والدفاع عن الدولة الإسلامية ؟! وهل يمكن قبول ترك الدولة دون جيش يدافع عن حدودها ويحميها من اعتداءات المعتدين ؟! أم يكلف هؤلاء السكان الأصليون بالجهاد والدفاع عن البلاد والحال أنهم لم يكونوا قد أسلموا بعد؟!

ويلاحظ أن هذا البعد كان حاضراً بقوة أثناء الحوارات التي دارت[٤].

وأخيراً فإن توزيع هذا المورد الإنتاجي الأساسي على المقاتلين يحرم ميزانية الدولة من إيراد مهم للغاية يشكل الأساس الذي تمول به مختلف النفقات العامة الرأسمالية والعسكرية والجارية والاجتماعية في الحاضر والمستقبل ، وكان هذا العنصر هو الآخر حاضراً خلال ما جرى من مناقشات ومحاورات.

هذه بعض الآثار التي تنجم عن توزيع هذه الأراضي ، وهي كما هو واضح- ترجح كفة رأي من يذهب إلي عدم توزيعها . وبخاصة إذا ما انضم إلي ذلك أن النصوص الشرعية تحتمل كلا الرأيين وليس الرأي الآخر فقط ، وقد أعلن ذلك بوضوح عمر [٥]

ومع هذا كله ، وحرصا علي أن يكون القرار " ديمقراطيا" كاملا استدعي عمر كبار الصحابة من الأنصار الذين لم ينضموا في البداية إلي اي من الرأيين ، ليكون رأيهم مرجحاً للموقف . ومزيداً من الحرص من قبل الدولة علي ممارسة إبداء الرأي بكل حرية واختيار دونما أي ضغوط من قبل الدولة علي هؤلاء للانحياز إلي موقف رئيس الدولة الذاهب إلي عدم القسمة ، صرح لهم عمر بوضوح قاطع أن عليهم أن يقولوا ما يرونه بكل موضوعية وتجرد وعدم انحياز لرأي لمجرد أن الذي يقول به فلان . وبعد دراسة من هؤلاء قالوا لعمر " الرأي رأيك ، فنعم ما قلت ، ونعم ما رأيت " [٦]

وبهذا ترجح موقف من يري عدم قسمة هذه الأراضي ، وعند ذلك فقط حسمت الدولة الموقف واتخذت قرارها بعدم التقسيم وأبلغته إلي الولاة علي هذه البلاد المفتوحة.

---

[١]-أبو يوسف ، الخراج ، صـ ١٤١
[٢]- البلاذري ، فتوح البلدان ، صـ ٢٦٦
[٣]- نفسه ، صـ ٢٦٦
[٤]-أبو عبيد ، الأموال ، صـ ٨٤ وما بعدها .
[٥]-أبو يوسف ، الخراج ، صـ٢٥
[٦]- ابو يوسف ، الخراج ن صـ ٢٧

لكن الأمر لم ينته بعد ، ولم يقفل ملف هذه القضية ، فالقضية كما سبقت الإشارة ، ذات شقين : شق تمليك وشق إدارة ، وإذا كان شق التمليك قد حسم فيبقى شق الإدارة قائماً . فكيف تستغل هذه الأراضي الزراعية الشاسعة ؟! إن الأمر يتطلب أسلوباً استغلالياً كفئاً ، ويتطلب إدارة جيدة لاستغلال هذه الأراضي ، وإلا كانت مجرد الملكية العامة عبئاً ثقيلاً على كاهل الدولة ، وقد تؤدي ، بل ستؤدي بالفعل إلى النتائج السلبية التي كانت ستنجم عن تقسيمها إن لم يكن أكثر.

ومن الناحية النظرية كان هناك خيار استغلالها من قبل الدولة مباشرة ، من خلال ما يعرف حالياً بالقطاع العام ، وذلك بقيام الدولة بتأجير السكان الأصليين لزراعتها ، لكن يعيب هذا لخيار احتياجه لإدارة جيدة من قبل الدولة . وبالطبع فإن ذلك لم يكن متوفراً . فمن هو هذا الجهاز الإداري الذي يتولى الإشراف على هذا النشاط بالغ الضخامة والانتشار والتنوع ؟! ثم إن العامل الأجير . ومهما كان عليه من إشراف ورقابة ، إنتاجيته أقل بكثير من الذي يمارس الانتاج من خلال أسلوب آخر . بعبارة أخرى ، فإن الخيار الكفء هو الذي يجعل من الزارع لهذه الأراضي ، وكأنه مالك لها وليس أجيراً عليها ، وفي الوقت ذاته يصون للدولة حقوقها من حيث الملكية ومن حيث الإيراد الناجم عن الاستغلال والانتاج . المطلوب أسلوب يحقق لكلا الطرفين حقوقهما ومصالحهما كاملة .

وبالطبع لم يكن التعرف على هذا الأسلوب سهلاً . لكنه بتوفيق الله تم التوصل إليه ، وذلك من خلال أسلوب عرف في التاريخ الإسلامي لفترات طويلة هو أسلوب الخراج . وبمقتضاه يبرم عقد بين المالك الأصلي للأرض وبين الدولة باعتبارها المالك الجديد للأرض على أن تترك الأرض في يد صاحبها الأصلي يمارس عليها الزراعة كما لو كان بالفعل مازال مالكها وليس أجيراً عليها ، على أن تتم الزراعة في ظل ضوابط معينة متفق عليها بين الطرفين ، ويكون للدولة جزء من هذا الناتج يحدد بطريقة معينة ويدفع بطريقة محددة ، وباقي الناتج للمزارع يتصرف فيه كيف شاء في مصلحته الخاصة ، أما المال الذي تحصل عليه الدولة وهو المسمى بالخراج فإنها تنفقه في المصالح العامة . وعلى رأسها مصلحة القطاع الزراعي[1] . وقد ضمن هذا الأسلوب للمزارع البقاء في الأرض ، بل وتوريثها لمن بعده ، طالما ظل ملتزماً ببنود العقد . وبذلك تلافي هذا النظام عيوب نظام المزارع الأجير ، وبه أمكن تحقيق أكبر قدر ممكن من مصلحة الطرفين : الدولة والمزارع ، كما تحققت أعلا إنتاجية بأقل التكاليف المالية والإدارية . وعندما توصلت الدولة إلى هذا الأسلوب شرعت على الفور في تطبيقه[2].

وبهذا حسم الشق الثاني للقضية وأغلق ملفه . وإذا كان الشق الأول المتعلق بالملكية قد حسم باختيار النظام الأكفأ فكذلك هذا الشق المتعلق باستغلال هذه الأراضي . والدليل على ذلك تدفق حصيلة الخراج ومنها مولت كل نفقات الدولة . وأصبح الناس كما قال علي رضي الله عنه بحق "الناس كلهم عيال على الخراج وأهله"[3] ، وأصبح الخراج أهم إيراد عام للدولة الإسلامية في عصورها الأولى الزاهية.

---

[1]- لمزيد من المعرفة يراجع شوقي دنيا ، الخراج ، الموسوعة الإقتصادية الإسلامية الدولية.
[2]- أبو يوسف ، ص ٢٦٢.
[3]- الشريف الرضي ، نهج البلاغة ، ص ٥٢٨.

وللتدليل على نجاح الدولة في إدارة أزمة الأراضي هذه ، إضافة إلى ما ظهر على أرض الواقع ، نذكر شهادتين لاثنين من كبار علماء الأمة ، يقول الإمام أبويوسف في كتابه الذي عنونه بـ "الخراج" : "والذي رأى عمر رضي الله عنه من الامتناع عن قسمة الأرضين بين من افتتحها عندما عرفه الله تعالى ما كان في كتابه من بيان توفيقاً من الله كان له فيما صنع . وفيه كانت الخيرة لجميع المسلمين ، وفيما رأه من جمع خراج ذلك وقسمته بين المسلمين عموم النفع لجماعتهم ، لأن هذا لو لم يكن موقوفا على الناس في الأعطيات والأرزاق لم تشحن الثغور ولم تقو الجيوش على السير والجهاد ، ولما أمن رجوع أهل الكفر إلى مدنهم إذا خلت من المقاتلة ."[1].

ويقول الإمام السرخسي : تصرف الإمام وقع على وجه النظر ، وأنه نصب لذلك ، وبيانه أنه لو قسمها بينهم اشتغلوا بالزراعة ، وقعدوا عن الجهاد ، فيكر عليهم العدو . وربما لا يهتدون لذلك العمل أيضاً . فإذا تركها في ايديهم ، وهم أعرف بذلك العمل اشتغلوا بالزراعة وأدوا الجزية والخراج ، فيصرف ذلك إلى المقاتلة ، ويكونون مشغولين بالجهاد . وبهذا يتبين أنه ليس في هذا إبطال حقهم ، بل فيه توفير المنفعة لهم ، لأن منفعة القسمة وإن كانت أعجل فمنفعة الخراج أدوم ، ولأنه كما ثبت الحق فيها للذين أصابوا ثبت الحق لمن يأتي بعدهم بالنص ، قال تعالى : "والذين جاءوا من بعدهم .." الآية (الحشر: ١٠) وفي القسمة إبطال حق من يأتي بعدهم أصلاً[2].

---

[1]- الخراج ، ص ٢ .

[2]- المبسوط ، دار المعرفة ، بيروت ، ٤٠/١٠ .

خاتمـــة:-

هـذا عـرض سـريع لـبعض مـا واجـه الدولـة الإسـلامية الأولـى مـن أزمـات وكيـف قامـت الدولـة بـإدارة هـذه الأزمـات التـي تنوعـت فـي وطبائعهـا وإن ضـمها كلهـا إطـار اقتصـادي . ولعـل ممـا يدركـه النـاظر فـي إدارة الدولـة فـي صـدر الإسـلام لهـذه الأزمـات أنهـا قـد حرصـت حرصـاً قويـاً علـى إشـراك الشـعب فـي كيفيـة المواجهـة ، وعـدم الإنفـراد بكيفيـة المواجهـة . وقـد تبـدى ذلـك بكـل وضـوح فـي كـل الأزمات التي عرضنا لها . ولعل في ذلك درساً لدولنا الحاضرة.

ثـم إن بعضـها كـان يتطلـب قـدراً كبيـراً مـن الحسـم بـل والصـرامة والقـوة . وقـد تبـدى ذلـك بجـلاء شـديد فـي أزمـة حـروب الـردة ، فـنلاحظ أن الحـاكم بـرغم حرصـه الشـديد علـى معرفـة كـل الأراء بحريـة وموضـوعية وصـراحة فإنـه قـد استمات فـي الـدفاع عن رأيـه ، مقدماً حيثيـات مـن القـوة بالدرجـة التـي جعلـت الـرأي الأخـر – علـى كثـرة مـن قـال بـه - يتراجـع وينضـم إلـى رأي الحـاكم . والنتـائج جـاءت مؤيـدة تمامـاً لـرأي الحـاكم . وأخيـراً فـإن مثـل تلـك الأزمـات الكبـرى لا يصـح أن يتـرك أمـر ادارتهـا لجهـاز أو جهة ما في الدولة . وإنما تتولى أعلا مؤسسة في الدولة مهمة الإدارة والإشراف.

وقـد شـاءت إرادة الله تعـالى أن تكـون هـذه الأزمـات فـي هـذه الحقبـة وأن تكـون إدارة الدولـة لهـا علـى هـذا النحـو ، كـي تكـون كتابـاً مفتوحـاً علـى مـر الأيـام تقـرؤه الـدول الإسـلامية اللاحقـة مسـتفيدة منتفعة ، قدر ما وسعتها الاستفادة والنفع في ظل الواقع الذي تعيشه.

مصادر ومراجع الدراسة.

القرآن الكريم :

١. عباس رشدي ، إدارة الأزمات في عالم متغير ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٣م.
٢. القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن . دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
٣. ابن سعد ، الطبقات الكبري . الهيئة المصرية العامة ، القاهرة.
٤. ابن كثير ، البداية والنهاية . دار هجر ، القاهرة.
٥. الكاندهلوي ، حياة الصحابة ، دار التراث العربي.
٦. ابن هشام ، سيرة النبي صلي الله عليه وسلم.
٧. محمد الصادق عرجون ، محمد رسول الله ، دار القلم ، دمشق.
٨. البخاري ، صحيح البخاري.
٩. يحي بن آدم ، الخراج ، دار المعرفة ، بيروت.
١٠. عباس العقاد ، عبقرية الصديق .دار نهضة مصر ، القاهرة.
١١. علي المتقي الهندي ، كنز العمال ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.
١٢. ابن عبدالحكم ، فتوح مصر . بدون تحديد ناشر.
١٣. أبو يوسف ، الخراج ، دار المعرفة ، بيروت.
١٤. السرخسي ، المبسوط ، دار المعرفة ، بيروت.
١٥. أبو عبيد ، الأموال ، مكتبة الكليات الأزهرية . القاهرة.
١٦. البلاذري ، فتوح البلدن ، دار الكتب التلميذ ، بيروت.
١٧. محمد ابو زهرة ، خاتم النبيين ، دار الفكر العربي ، القاهرة : ١٩٧٣م.
١٨. شوقي دنيا ، الخراج ، الموسوعة الدولية للاقتصاد الإسلامي.
١٩. الشريف الرضي ، نهج البلاغة ، دار الأندلس ، بيروت.
٢٠. د.محمد حسين هيكل ، الفاروق ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٣م.
٢١. د.محمد ضياء الدين الريس ، الخراج ، دار المعارف ، القاهرة.
٢٢. الكلاعي الأندلسي ، حروب الردة ، تحقيق د.أحمد غنيم ، القاهرة : ١٩٨١م.
٢٣. رفيق العظم ، أشهر مشاهير الإسلام ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٦٣م.
٢٤. الطبري ، تاريخ الأمم والملوك.
٢٥. ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٢٩م.